

ندوة رفيعة المستوى حول مستقبل الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية

إنتركونتيننتال الرياض، المملكة العربية السعودية

21-22 كانون الثاني/يناير 2020

مذكرة توضيحية

توفر الندوة الرفيعة المستوى حول مستقبل الإحصاءات الاقتصادية فرصة فريدة للتفاعل والتبادل والتعلم من كبار الاقتصاديين والإحصائيين والأكاديميين في مجالات السياسة الاقتصادية والبيانات والإحصاءات. تجمع الندوة الإحصائيين والاقتصاديين وصناع السياسات في التشاور والنقاش، وبالتالي توفر منصة للحوار المتين حول المتطلبات المستقبلية للإحصاءات الاقتصادية. يطلب المستخدمون بشكل متزايد إحصاءات اقتصادية سريعة الاستجابة وفعالة وذات صلة، خاصة في عالم سريع التغيير. تأتي هذه الندوة أيضًا استجابة للاهتمام المتجدد بالسياسات والإحصاءات الاقتصادية التي بدأها الأمين العام للأمم المتحدة، والذي طلب مؤخرًا تشكيل شبكة من الاقتصاديين تابعة للأمم المتحدة، بقيادة كبير الاقتصاديين للأمم المتحدة، لمعالجة أفضل لقضية التنمية المستدامة.

تنظم الندوة الرفيعة المستوى كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وشعبة الإحصاءات للأمم المتحدة (UNSD) وتستضيفها الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية. وستسعى إلى استجابة إقليمية تعاونية للحاجة إلى إحصاءات اقتصادية تدعم وضع السياسات القائمة على الأدلة من ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030. قد تتطلب هذه الاستجابة إلى التغيير التدريجي في تحديث الإطار المفاهيمي لنظام الإحصاءات الاقتصادية والذي قد يجمع قياس النشاط الاقتصادي مع الاتجاهات في التقدم التكنولوجي، والتغيرات الديموغرافية والبيئية والاجتماعية، والتوسع الحضري، وديناميات العولمة والرقمنة مع اتخاذ تدابير أوسع بشأن الأداء الاقتصادي العادل والمستدام.

من المتوقع أن يقوم تحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية بتحسين قرارات السياسة العامة التي تعزز النمو الاقتصادي والرفاهية والمجتمعات الشاملة والاستخدام المستدام للبيئة على النحو المنصوص عليه في جدول أعمال التنمية المستدامة. لمناقشة الهدف الأوسع للإحصاءات الاقتصادية في المستقبل، من المهم تقييم مطالب المستخدمين الأساسيين، وكذلك قدرة الأنظمة الإحصائية على توفير خدمات البيانات والإحصاءات المطلوبة.

ولتحقيق هذه الاستجابة، ستحتاج أجهزة الإحصاء الوطنية إلى تحول مؤسسي لنظام الإحصاءات الاقتصادية، من منتجي الإحصاءات إلى مسؤولين عن معايير البيانات والتوصيات المتصلة بها. تشمل عناصر هذا التحول استخدام مصادر وطرق جديدة للبيانات (مثل البيانات الضخمة والبيانات الإدارية وربط البيانات التفصيلية)؛ تأمين ترتيبات تبادل البيانات بين الوكالات الإحصائية ومع مالكي البيانات في القطاعين العام والخاص؛ وتوسيع الخدمات لتوفير الوصول إلى البيانات التفصيلية، بما في ذلك البيانات الطولية.

إدراكاً لهذه التحديات التي تواجه أجهزة الإحصاء الوطنية، أنشأت الدورة الخمسون للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة (المنعقدة في مارس 2019) فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية، والذي يتكون من خبراء اقتصاديين وإحصائيين، للنظر في فعالية نظام الإحصاءات الاقتصادية واستجابته له. تتمتع مجموعة أصدقاء الرئيس بولاية مدتها سنتان وستقدم تقاريرها إلى اللجنة الإحصائية في عامي 2020 و2021.

ستكون هذه الندوة جزءاً من سلسلة من المشاورات الإقليمية التي تنظمها مجموعة أصدقاء الرئيس. لذا فإنها توفر فرصة للمنطقة لتبادل الاهتمامات والأولويات الإقليمية والتأثير على التصميم العالمي لنظام الإحصاءات الاقتصادية.

وستتضمن الندوة جلسات حول الموضوعات التالية:

1. **نظام إحصاءات اقتصادية ذات الصلة:** هل الإطار المفاهيمي لنظام الإحصاءات الاقتصادية يلبي المطالب الإقليمية والوطنية من صناعات السياسات والاقتصاديين؟ ما هي أولويات السياسات والإحصاءات الإقليمية والوطنية؟ هل الأولويات الإقليمية والوطنية هي نفس الأولويات الإحصائية للسياسة العالمية للتحديث المفاهيمي لنظام الإحصاءات الاقتصادية المحددة حول المجالات المواضيعية مثل الرقمنة والعولمة والرفاهية وعدم المساواة الاقتصادية والاستدامة والتغير المناخي والإنتاج المنزلي، ورأس المال البشري، والقطاع غير المنظم؟

2. **نظام استجابة للإحصاءات الاقتصادية:** هل تستجيب العمليات الإحصائية والبنية التحتية لحلول جديدة للبيانات ، ولتطبيق التقنيات الجديدة لجمع ومعالجة ونشر الإحصاءات؟ هل تستخدم البيانات الإدارية والكبيرة في الإنتاج الإحصائي؟ هل تم وضع سجلات إحصائية لربط البيانات التفصيلية لتوفير المزيد من التحليل الدقيق؟ هل تبذل جهود لتحسين توقيت ودقة السلسلة الزمنية؟ هل مكاتب الإحصاء الوطنية على استعداد لتولي أدوار جديدة كحماة بيانات لاستخدام البيانات الإدارية والكبيرة؟ كيف تستجيب مكاتب الإحصاء الوطنية في المنطقة العربية لتحديث عملياتها الإحصائية وبنيتها التحتية؟

3. **الفرص والتحديات للتحول المؤسسي لدعم تحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية:** ما هي العوائق والتحديات الحالية في تحديث العمليات الإحصائية والبنية التحتية للنظام الإحصائي الوطني والإقليمي والإجراءات اللازمة للتغلب على هذه العوائق وجعل النظام أكثر ملاءمة واستجابة لمتطلبات المستخدم الجديدة؟ كيف يمكن للترتيبات المؤسسية الجديدة التغلب على هذه التحديات والسماح لمكاتب الإحصاء الوطنية بأن تكون أكثر استجابة للاحتياجات المتغيرة لصناعات السياسات وللإقتصاديين؟ هل يمكن أن تنتقل مكاتب الإحصاء الوطنية العربية من رد الفعل والبطء في التكيف إلى كونها أكثر استجابة؟ كيف يمكن إعادة بناء نظام الإحصاءات الاقتصادية في البلدان الهشة وبلدان ما بعد الصراع؟

4. **هيكل حوكمة لنظام إحصائي اقتصادي سريع الاستجابة وذات صلة:** ما هو إطار الحوكمة الحالي للمجموعات الإحصائية المتعلقة بتحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية؟ ما هي الإجراءات المقترحة لتجنب الازدواجية والتداخل وجعل ترتيبات الحوكمة لتحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية أكثر استجابة للطلب السياسي والإحصائي المتجدد؟ كيف يمكن تحسين ترتيبات التنسيق والحوكمة الحالية للمجموعات الإحصائية العاملة على تحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية؟ ما هو دور الدول العربية والإسكوا والمنظمات الإقليمية في ترتيبات الحوكمة؟ ما هي التحسينات التي يمكن إدخالها لزيادة مساهماتهم في تحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية؟